http://doi.org/10.36582/j.Alkuno.2023.07.10
Al-Kunooze University College
Journal homepage: http://journals.kunoozu.edu.iq/1/archive &
http:// www.iasj.net

إمكانيات التعليم الأهلي في تطوير سوق العمل في العراق

The possibilities of private education in developing the labour market in Iraq

علي مهدي عباس البيرماني[أ]، احمد حافظ حميد الطائي[ب]

أ،ب: قسم الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، محافظة بغداد، العراق

dr_amaal@uomustansiriyah.edu.iq

المستخلص

يشكل النظام التعليمي ركيزة أساسية من ركائز الاقتصادات المتقدمة، نظراً لما للتعليم من دور في تحسين مستوى التنمية البشرية، ورفع معدلات النمو الاقتصادي، وزيادة القدرة التنافسية للاقتصاد ككل. ويعد التعليم أحد أسباب النهوض الاقتصادي فهو من ناحية يوفر إعداداً للقوى العاملة كماً ونوعاً، فتجد المؤسسات الاقتصادية حاجتها من العاملين في سوق العمل، لكنه من جانب آخر يمثل كلفة اقتصادية على الفرد والمجتمع ككل. وتوصل البحث الى ابرز استنتاج ان الاستثمار في التعليم ضرورة موضوعية ملحة تتطلب جهوداً جبارة يجب أن تتبناها الأنظمة السياسية القائمة في البلدان النامية، خاصة إذا حددنا أن العنصر البشري هو من جملة المتغيرات الأساسية التي تؤثر في الإنتاجية. اما أبرز التوصيات التي تضمنها البحث فهي اصدار التشريعات التي تضمن توفير الموارد المالية لنهوض في التعليمي بأعتباره القطاع القائد لعملية التنمية المستدامة في العراق

الكلمات المفتاحية: نظام تعليمي، التعليم الأهلي، سوق العمل، العراق

Abstract:

The educational system constitutes a fundamental pillar of economies, and the role of education in improving national development, economic growth, and the competitiveness of the economy as a whole. It is an educational place in terms of work on the other hand, and it is the working environment on the other hand. The research reached the most prominent conclusion that investment in education is an urgent objective that includes economic costs in Iraq.

Keywords: Education system, private education, labour market, Iraq

http://doi.org/10.36582/j.Alkuno.2023.07.10
Al-Kunooze University College
Journal homepage: http://journals.kunoozu.edu.iq/1/archive &
http:// www.iasj.net

المقدمة

يشكل النظام التعليمي ركيزة أساسية من ركائز الاقتصادات المتقدمة، نظراً لما للتعليم من دور في تحسين مستوى التنمية البشرية، ورفع معدلات النمو الاقتصادي، وزيادة القدرة التنافسية للاقتصاد ككل. ويعد التعليم أحد أسباب النهوض الاقتصادي فهو من ناحية يوفر إعداداً للقوى العاملة كماً ونوعاً، فتجد المؤسسات الاقتصادية حاجتها من العاملين في سوق العمل، لكنه من جانب آخر يمثل كلفة اقتصادية على الفرد والمجتمع ككل.

وتعد درجة المواءمة بين مخرجات نظام التعليم وحاجات الاقتصاد المحلي من اليد العاملة أحد معايير مستوى تطور النظام التعليمي، فضلاً عن ذلك فإن هناك تشابهاً كبيراً بين القطاع التعليمي والقطاع الاقتصادي، فكلاهما يشتمل على عمليات إنتاجية واستهلاكية. فالتعليم في جزء منه عملية إنتاجية، يشترك فيها المعلمون والطلبة والإدارة والمناهج والتقنيات ورؤوس الأموال لإنتاج مخرجات من المعارف والمهارات، يحصل عليها الخريجون لتوظيفها في الأعمال الاقتصادية والحصول منها على دخل معين، كما أنه في جزء آخر منه عملية استهلاكية تتضمن تلبية حاجة المتعلمين إلى التعلم والمعرفة، لذا يجري تحليل العملية التعليمية تحليلاً اقتصادياً من حيث المدخلات والمخرجات والعائد المترتب عليها فضلاً عن الحاجة التي تشبعها.

أهمية البحث:

ان الاستمارات القطاع الخاص في قطاع التعليم تُسهم في دفع مسار العملية التعليمية من يؤدي الى تعزيز القدرة التنموية لقطاعات الاقتصادية بصوره عامة وهذا الأخير يقود الى تحفيز النشاط الاقتصادي في البلد.

مشكلة البحث:

ان تراجع أداء القطاع التعليمي الحكومي في العراق لسد ما يحتاج سوق العمل من مهارات عاملة معينة في القطاعات الاقتصادية كان سبباً في دخول القطاع الخاص في الاستثمار في التعليم لما يمتع به من مرونة وسرعة في مواجه حاجة سوق العمل لبعض الايد العاملة الماهرة والتي من الصعوبة ان يسهم القطاع العام في توفيرها.

فرضية البحث:

تنطلق الفرضية من سؤال هل أسهمت الاستثمار الخاص في قطاع التعليم الاهلية بتعزيز سوق العمل وخلق فرص جديد للخريجين الجدد.

هدف البحث:

يُكمن هدف البحث في التعرف على مدى مساهمة الاستثمار في التعليم الأهلي في تطوير سوق العمل في العراق.

هيكلية البحث:

تم تقسيم البحث الى فصلين: الفصل الاول تناول قراءة فكرية لمفهوم التعليم متضمناً مبحثين الاول التعليم من وجهة نظر المؤسسات الدولية في حين تناول الثاني التشريعات والقوانين المنظمة للتعليم الأهلي في العراق، اما الفصل الثاني تناول الاستثمار في التعليم الأهلي بين الواقع والطموح وقد تضمن مبحثين الأول رؤية تحليلية للاستثمار الأهلي في العراق اما المبحث الثاني فقد تضمن رؤية مستقبلية للاستثمار الأهلي في العراق واخير تم التوصل الى جملة من الاستنتاجات والتوصيات.

الفصل الأول: قراءة فكرية لمفهوم التعليم

المبحث الأول: التعليم من وجهة نظر المؤسسات الدولية:

يعتبر التعليم حق من الحقوق الأساسية للإنسان وهو ما اكدت عليه دساتير معظم دول العالم والتي اهتمت به العديد من المؤسسات والمنظمات المحلية والدولية والاممية, يمكن ذكر بعض تلك المنظمات والمؤسسات وهي كالآتي:

http://doi.org/10.36582/j.Alkuno.2023.07.10
Al-Kunooze University College
Journal homepage: http://journals.kunoozu.edu.iq/1/archive &
http:// www.iasj.net

1- منظمة الأمم المتحدة:

جاء في وثيقة الإعلان العالمي لحقوق الانسان الصادرة عن الأمم المتحدة في 10 ديسمبر 1948 في قصر شايو في باريس والذي تالف من 30 مادة، وضع ديباجتها اللبناني (شارل مالك).

- نصت المادة 26 من الوثيقة على" ان لكلِّ شخص حقٌّ في التعليم، ويجب أن يُوفَّر التعليمُ مجَّانًا، على الأقل في مرحلتي الابتدائية والأساسية. ويكون التعليمُ الابتدائيُّ إلزاميًّا، ويكون التعليمُ الفنِّي والمهني متاحًا للعموم، ويكون التعليمُ العالي مُتاحًا للجميع تبعًا لكفاءتهم." كذلك في المعاهدة التي اقرتها الجمعية العام في عام 1966 الخاص في الحقوق الاقتصادية والثقافية والاجتماعية اكدت على مواضيع الصحة والتعليم[1]

2- منظمة اليونسكو:

منظمة تابعة للأمم المتحدة تأسست عام 1945 وهي اختصار لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة تعنى بقضايا التعليم في كافة مجالاته، وتعمل على تحقيق الأهداف التي وضعتها من خلال تكاتف الجهود العالمية لوضع رؤى شاملة لبرامج التنمية المستدامة تضمن من خلالها الاحترام المتبادل وضرورة التقيد بحقوق الانسان وتخفيف حدة الفقر عن طريق التربية والتعليم والثقافة والتي تقع في صلب رسالة اليونيسكو ونشاطاتها العالمية, حيث بنيت تلك الأهداف على عدة استراتيجيات متعاقبة ووفق خطط طويلة ومتوسطة الاجل تأمل على تحقيق الأهداف المتمثلة في كل ما يأتي:

1- توفير التعليم الجيد لجميع افراد المجتمع لبناء مجتمعات معرفة متطورة.

2- تسخير كافت الجهود العلمية والتربوية والثقافية لأغراض التنمية المستدامة.

3- تقريب وجهات النظر من خلال الحوار بين الثقافات وتعزيز التنوع الثقافي.

اعتبرت التعليم هو أحد أهم البرامج التي تهتم بها كثيراً, فاليونسكو تؤمن بأنّ التعليم حقّ من حقوق الإنسان لا بدّ من تأمينه على مدى حياته وبمعايير جيّدة. ولا بدّ من الإشارة إلى أنّ هذه المنظّمة هي وكالة الأمم المتّحدة الوحيدة المفوّضة لمتابعة مختلف شؤون التعليم وجوانبه فقد أسنِدَ إليها الدور الرائد مؤخرا في جدول أعمال التعليم العالميّ حتّى العام 2030 عبر الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة والتي أقرتها الأمم المتحدة في أيلول 2015 من خلال 17 هدفا و256 غاية و 300 مؤشرا حيث نص الهدف الرابع على" التعليم المنصف الشامل". وتعمل الان هذه المنظمة بالتعاون والتنسيق مع حكومات الدول والمؤسسات الدولية والمحلية ومنظمات المجتمع المدني من اجل تحقيق اهدف التنمية المستدامة ضمن استراتيجية مستقبلية مرسومة الأهداف والغايات وبفترة زمنية تمتد من (2015- 2030)[2].

3. الأهمية الاقتصادية والتنموية للاستثمار في سوق العمل:

أن الأهمية البالغة للعنصر البشري وما تمتلكه من طاقات خلاقة لابد أن تدعو إلى ضرورة اعتبار راس المال البشري كعامل مكمل لراس المال المادي لا يقل عنه أهمية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ومن هذا المنطلق أصبحت عملية التوسع الاقتصادي تحتاج إلى راس مال مادي وراس مال بشري ويوجد ارتباط واضح بين هذين الرأسماليين (المادي والبشري) ، باعتبارهما يشكلان وحدة متكاملة في رفع وتائر التنمية الاقتصادية إلى أمام . بحيث لا يمكن لنا فصل أحدهما عن الأخر ولابد من خلق حالة متوازنة بين راس المال المادي وراس المال البشري لغرض تحقيق أعلى درجات النمو الاقتصادي . أن علاقة التوازن والاتساق بين هذين المتغيرين قد تحققت بالنسبة للبلدان المتقدمة صناعياً وذلك بسبب التطور التاريخي لقوى الإنتاج ، وقد تشكلت علاقة إيجابية بين راس المال المادي والبشري ، حيث تمكنت هذه الدول ولكل مرحلة من مراحل التطور الصناعي والتقني من خلق الكوادر المناسبة من حيث المهارة والمعرفة لاستيعاب متطلبات التكنولوجيا لتلك المرحلة .

http://doi.org/10.36582/j.Alkuno.2023.07.10
Al-Kunooze University College
Journal homepage: http://journals.kunoozu.edu.iq/1/archive &
http:// www.iasj.net

إما بالنسبة للبلدان النامية فهي لازالت تعاني من مشكلة عدم التوازن والاتساق بين راس المال المادي وراس المال البشري ، بل نجد في اغلب البلدان النامية هناك فجوة كبيرة بين هذين المتغيرين . وأصبحت هذه الفجوة تشكل أحد الأسباب الرئيسية في إعاقة عملية التنمية الاقتصادية وانخفاض معدلات الإنتاج والإنتاجية ، مما أفضى بالتالي إلى زيادة الهوة بينها وبين البلدان المتقدمة صناعياً . . وباعتقادنا أن ذلك ناتج من إهمال اغلب الاقتصاديين للعامل الإنساني ودوره في النمو والتركيز على راس المال المادي فقط ولغاية النصف الأول من القرن العشرين حيث بدأ الاهتمام مجدداً بالعامل الإنساني ودوره في النمو . وبدأت الحسابات الاقتصادية تتباين في وجهات نظرها حول هل أن التعليم (استهلاك أم استثمار) والحقيقة لا يمكن القول أن كل التعليم وفي كل زمان ومكان هو استثمار فقط أو استهلاك فقط ، بل هو في الواقع استثمار واستهلاك وبأهمية نسبية مختلفة حسب الزمان والمكان . فهو من ناحية سلعة استهلاكية خاصة Private Good لان الإنسان يطلب التعليم لذاته لأنه يتمتع بما يوفر له التعليم من معرفة . ومن جانب أخر يعد التعليم سلعة استهلاكية عامة لان الدولة تقرر أن ينفق جزء من دخلها على التعليم في ضوء ما تفرضه القوانين الدولية . . . والتعليم هو استثمار أيضا لان الناس لا يستثمرون في أنفسهم أو أن الدولة هي التي تقوم بذلك بدلاً عنهم . . . وفي هذه الحالة فان جعل التعليم سلعة استهلاكية أو استثمارية له تأثير كبير على القرار السياسي في الدولة . فإذا اعد التعليم استهلاكاً فهذا يعني أن النفقات المخصصة له يمكن أن تخفض في حالة الأزمات الاقتصادية دون أن يكون لهذا التخفيض اثر على الاقتصاد في المدى البعيد . وإذا اعد التعليم استثماراً فأن ذلك يعني زيادة الأنفاق على التعليم لأنه يمكن أن يؤثر بدرجة كبيرة على النمو الاقتصادي في المدى البعيد[3] .

وعلية فأن أهمية الاستثمار في التعليم وخاصة بالنسبة للبلدان النامية التي أهملت هذا الجانب فترات طويلة من عمرها ولأسباب عديدة نذكر منها بالدرجة الأساس ما عانته من نير الاستعمار وظروف التخلف والجهل والمرض وعدم الاستقرار السياسي والتبعية الاقتصادية . أضف إلى ذلك أن هذه البلدان لم تمر بمراحل التطور التاريخي التدريجي لقوى الإنتاج كما مرت بها البلدان المتقدمة صناعياً ، كما أن الظروف الموضوعية والذاتية هي الأخرى مخالفة لما هو عليه في البلدان المتقدمة صناعياً من حيث تطور وسائل الإنتاج وقوة العمل والعلاقة التي تربطهما . . وإذا ما علمنا أن الاتجاه في المجتمعات المعاصرة اليوم يهدف إلى ربط تفكير الإنسان ومجتمعه وحياته بثورة ((العلم والتكنولوجيا)) التي تشق طريقها ألان في المجتمعات الإنسانية . كما أن بناء المجتمع الجديد يتطلب تعبئة القوى المنتجة فيه بجانبها (المادي والبشري) واستخدامها بالشكل الأمثل كي تتحقق عملية النمو الاقتصادي . . لذلك أصبحت تمثل قضية الاستثمار في التعليم وربطها بمتطلبات التنمية الاقتصادية في المجتمع محل الصدارة في التفكير التنموي وأضحت من أهم القضايا وأكثرها الحاحاً بوصفها العملية الضرورية لتحريك وصقل وتنمية القدرات البشرية في جوانبها العلمية أو العملية والفنية والسلوكية ، فهي وسيلة تعليمية تمد الإنسان بمعارف ومعلومات ومبادئ وفلسفات تزيد من طاقته على العمل والإنتاج ، والعملية التعليمية هي ايضاً وسيلة فنية تمنحه خبرات إضافية ومهارات ذاتية تعبد صقل قدراته العقلية ومهاراته اليدوية . . إضافة إلى كونها وسيلة سلوكية نعيد تشكيل سلوكه وتصرفاته المادية والأدبية وتمنحه الفرصة لإعادة النظر في سلوكه الوظيفي والاجتماعي ، فهي أذن عملية ضخمة لإعادة تشكيل الإنسان على نطاق واسع وعلى نحو اكثر إيجابية . وعلى هذا الأساس يصبح الاستثمار في التعليم ضرورة موضوعية ملحة تتطلب جهوداً جبارة يجب أن تتبناها الأنظمة السياسية القائمة في البلدان النامية ، خاصة إذا حددنا أن العنصر البشري هو من جملة المتغيرات الأساسية التي تؤثر في الإنتاجية ، بل هو العنصر الحاسم فيها . والاستثمار في التعليم يعد استثمار إنتاجي بل صناعة إنتاجية بالدرجة الأولى ولكن بصورة غير مباشرة ، وعليه اصبح إنتاج المعرفة والعلوم في البلدان المتقدمة صناعة حقيقة (بقدر ما تنسجم مادته مع مستلزمات النمو) ولهذا اصبح الأنفاق على التعليم يعد استثماراً يؤثر بشكل فاعل في عملية النمو والتطور الاقتصادي[4].

المبحث الثاني: التشريعات والقوانين المنظمة للتعليم الأهلي في العراق

أ- قانون رقم 22 لسنة 2011:

http://doi.org/10.36582/j.Alkuno.2023.07.10
Al-Kunooze University College
Journal homepage: http://journals.kunoozu.edu.iq/1/archive &
http:// www.iasj.net

أسباب تشريع القانون:

نظرا لاعتبار التعليم عاملاً أساسياً للتقدم الاجتماعي وحقاً تكفله الدولة، واستيعاباً للمبادئ الجديدة لتعزيز الوحدة الوطنية التي جاء بها الدستور، يُسمح بفتح مدارس عربية وكردية، لضمان ان يقوم العراقيون بتعليم أبنائهم بلغتهم الأم، ومن أجل تشجيع المواطنين على دعم العمليات التربوية والتعليمية تحت إشراف الدولة يسمح بإصدار تصاريح فتح مدارس ومؤسسات اهلية عراقية وأجنبية، والغرض من ذلك إشراك منظمات المجتمع المدني مع المؤسسات العلمية والتعليمية والثقافية والمهنية للمشاركة في الترويج وتطوير العملية التعليمية. نصت المادة (30) من الفصل الثامن من قانون رقم 22 لسنة 2011 على الاتي:

اولا: يحق للوزير منح الشخص المعنوي او الطبيعي العراقي اجازة فتح:

مدرسة أهلية ابتدائية او ثانوية.

روضة اطفال اهلية.

معهد أهلي لإقامة دورات تقوية في المناهج المدرسية او تعليم اللغات الاجنبية او المهن.

ثانيا: يمنح الوزير الاجازة المنصوص عليها في البند اولا بعد موافقة مجلس الوزراء.[5]

نص المادة (31) من الفصل الثامن من قانون رقم 22 لسنة 2011 على الاتي:

اولا: يحدد مجلس الوزراء مقدار الاجور التي تستوفى عن منح الاجازة وتجديدها.

ثانيا: تحدد بتعليمات يقوم بإصدارها الوزير، شروط منح الاجازة وتجديدها وايقافها او الغائها وكيفية الاشراف عليها من النواحي التربوية والمالية والادارية.

ثالثا: تذهب الأموال المستوفاة وفق البند(اولا) من هذه المادة الى صندوق التربية.

رابعا: يحدد كل من الروضة او المدرسة او المعهد مقدار الاجور السنوية التي تستوفى من الاطفال والطلاب.

نظام رقم (5) لسنة 2013

استنادا الى البند (ثالثا) من المادة (80) من الدستور العراقي والبند (ثانيا) من المادة (42) من قانون وزارة التربية المرقم (22) لسنة 2011 اصدر مجلس الوزراء العراقي نظاما رقم (5) لسنة 2013 نظام التعليم الاهلي والاجنبي.

يهدف إلى تطوير قطاع التعليم وتعزيز التعاون بين المؤسسات الرسمية والأهلية في جميع مراحل التعليم وأنواعه، بالإضافة إلى توفير فرص تعليمية متقدمة ومتنوعة عالية الجودة لجميع قطاعات المجتمع وفقًا لاحتياجات التنمية تضمن فرص عمل في مجال التربية والتعليم. أهم الاهداف:[1]

1- تطوير قطاع التربية والتعليم من خلال تعزيز التعاون بين المؤسسات الحكومية والأهلية في جميع المراحل ورفده بالمستجدات التربوية والتعليمية التقنية.

2- امكانية الاستفادة من طاقات وقدرات القطاع الخاص في تطوير العملية التربوية والتعليمية في العراق عن طريق نقل الخبرات الاجنبية الى هذا القطاع[6].

3- خلق فرص عمل جديدة للعاملين في القطاع التربوي من اداريين معلمين ومدرسين وغيرهم.

4- توفير فرص التعليم النوعي المتطور لمختلف فئات المجتمع بما ينسجم وحاجات التنمية.

5- استقطاب المغتربين خارج العراق من خلال فتح مؤسسات تربوية وتعليمية لهم خارج وداخل العراق, والترخيص ببناء المدارس والمعاهد الأهلية.

6-العمل على تشجيع المشاركة المجتمعية ورأس المال المحلي والاجنبي من اجل الاستثمار في المجال التربوي والتعليمي.

http://doi.org/10.36582/j.Alkuno.2023.07.10
Al-Kunooze University College
Journal homepage: http://journals.kunoozu.edu.iq/1/archive &
http:// www.iasj.net

القانون الجديد المرحل للدورة البرلمانية القادمة:

أعلنت لجنة التربية النيابية، في 12نيسان 2021، استعدادها لطرح قانون المدارس الأهلية أمام البرلمان للقراءة الأولى بعد انتهاء العطلة التشريعية. على لسان عضو اللجنة طه اللهيبي حيث تضمن الاتي:

1-" تنظيم عمل المدارس الأهلية وساعات الدوام وفق الضوابط، وشمول العاملين بالمدارس من المدرسين والمعلمين بقانون التقاعد والضمان الاجتماعي، لأغراض الخدمة والتقاعد "

2- "تحديد الأجور المستوفاة من الطلبة ونظام توزيع الكتب وفق جدول مثبت, وان الكتب لن تكون مجانية وإنما بأسعار مخفضة، طالما تستوفى أجورها من الطلبة "

3-" تحدد حجم ومساحة المدرسة الأهلية، مع السماح بفترة زمنية للمدارس التي شيدت قبل القانون على مساحة صغيرة لتحويلها الى المساحة المطلوبة وفق القانون"

لقد جاءت تلك الاهداف لتعزز مبدأ الشراكة المجتمعية بين القطاع العام والخاص الذي اكد عليه الدستور العراقي للحد من المشاكل التي تواجه القطاع التربوي وخلق جو من التنافس ما بين القطاعين العام والخاص في جودة وتحسين وتطوير نوعية الخدمة المقدمة والتي تعمل على تطوير واقع ومستوى القطاع التربوي بشكل عام.

بعدها انتشرت المدارس على نطاق واسع خاصة بعد اقرار قانون وزارة التربية الجديد في سنة 2011 القاضي بضرورة تشجيع المواطنين لدعم العملية التربوية والتعليمية في العراق والذي تم بموجبة السماح للمستثمرين من الجمهور وفق ضوابط محددة بفتح رياض اطفال او مدارس او معاهد سواء كانت عراقية او اجنبية [2]. مما عكس ذلك نمو اعداد المدارس الأهلية في جميع المحافظات؛ بسب تزايد الطلب عليها نتيجة لاستمرار التدهور الحاصل في مدارس القطاع الحكومي وتفاقم مشكلة تقديم الخدمات التربوية والصحية والدوام المزدوج في اغلب المدارس نتيجة قلة المدارس الحكومية وعدم استيعابها للعرض, مما يستوجب التدخل لحل تلك المشاكل والعقبات التي يعاني منها القطاع التربوي والتعليمي بشكل عام عن طريق وضع الحلول والخطط الاستراتيجية المناسبة للارتقاء بهذا القطاع الحيوي من جديد[7].

الفصل الثاني: الاستثمار في التعليم الأهلي بين الواقع والطموح

المبحث الأول: رؤية تحليلية للاستثمار الأهلي في العراق

يُعد الاستثمار في التعليم الركيزة الأكثر أهمية في تطوير البلدان، وذلك لارتباطه مع رأسمال البشري وبفعل تعاظم الحاجة والنقص الحادر في الموارد المالية، زاد الاهتمام بالاستثمار في التعليم الأهلي بعتباره عامل مهما يسهم في توفير فرص عمل مستقبلية للعاملين في جميع الأنشطة الاقتصادية.

وبحسب نظرية رأسمال البشري يعتبر التعليم اهم اشكال رأسمال بفعل مقدرته العالية على تحسين مقدرة الافراد الإنتاجية في عملية الإنتاج الاقتصادي وعلية فأن أي إنفاق على التعليم يعد بمثابة استثماراً لكل من الفوائد والتكاليف بحسب تحليل تكلفة – عائد[8]

ولابد الإشارة الى ان الزيادة السكانية تعد أحد العوامل الرئيسة المحفزة في التعليم الاهلية اذ قدر الجهاز المركزي للإحصاء في وزارة التخطيط ان معدل نمو السكان السنوي يبلغ (2.5%) اذ بلغ عدد السكان الإجمالي(40) مليون نسمة في عام(2022) ومن المتوق ان يحصل الى (51) نسمة في عام(2030) بمعدل نمو (2.3%) والجدول(1) يوضح السكان الحاليون والمتوفون في سن الدراسة بحسب مستوى التعليم

http://doi.org/10.36582/j.Alkuno.2023.07.10
Al-Kunooze University College
Journal homepage: http://journals.kunoozu.edu.iq/1/archive &
http:// www.iasj.net

جدول (1)

السكان الحاليون والمتوقعون في سن الدراسة حسب مستوى التعليم، للمدة 2017-2030

سنة/ العمر	2017	2020	2025	2030
العمر من 4 الى 5	2162375	2337665	2650335	2981576
العمر من 6 الى 11	5857135	6331947	7178874	8076159
العمر من 12 الى 17	5097422	5510645	6247722	7028661
العمر من 18 الى 24	4986078	5390268	6111244	6875305
المجموع من 4الى 24	18103010	19570525	22188175	24961701

من عمل الباحثين بالاعتماد على: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، تقديرات العام 2020.

حيث أعلنت وزارة التربية العراقية عن حاجتها الى(20) الف مدرسة اضافية حتى عام 2022, مما يوفر ذلك فرص سانحة وجاذبة للمستثمرين في هذا القطاع، على اعتبار ان العراق سوقا واعدة وجاذبة للاستثمار، والذي عزز من ذلك ايضا هو ارتفاع متوسط نصيب الفرد العراقي سنويا من الدخل القومي كما في الجدول(2):

شكل (1)

الفئات العمرية في سن الدراسة الحالية والمتوقعة حسب المراحل التعليمية في العراق للمدة (2017-2030).

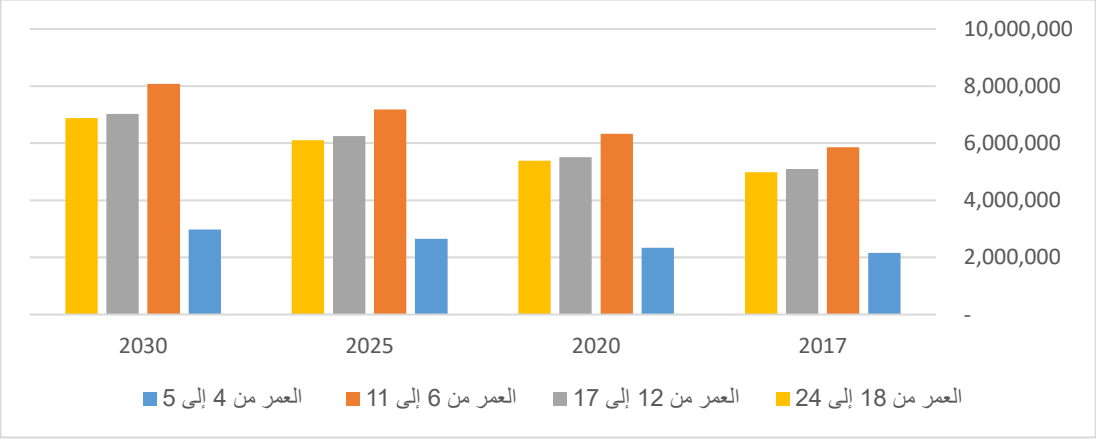

المصدر: وزارة التخطيط البيانات السكانية, الجهاز المركزي للإحصاء, تقديرات العام 2020.

http://doi.org/10.36582/j.Alkuno.2023.07.10
Al-Kunooze University College
Journal homepage: http://journals.kunoozu.edu.iq/1/archive &
http:// www.iasj.net

جدول (2)

متوسط دخل الفرد العراقي من الناتج القومي خلال المدة (2015-2019). مليون عراقي

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
متوسط دخل الفرد	5824763	5646091	6152651	6895984	7038939

من عمل الباحثين بالاعتماد على: وزارة التخطيط , الجهاز المركزي للإحصاء, للمدة من (2015-2019).

شكل (2)

متوسط دخل الفرد العراق من الناتج القومي المدة (2015-2019)

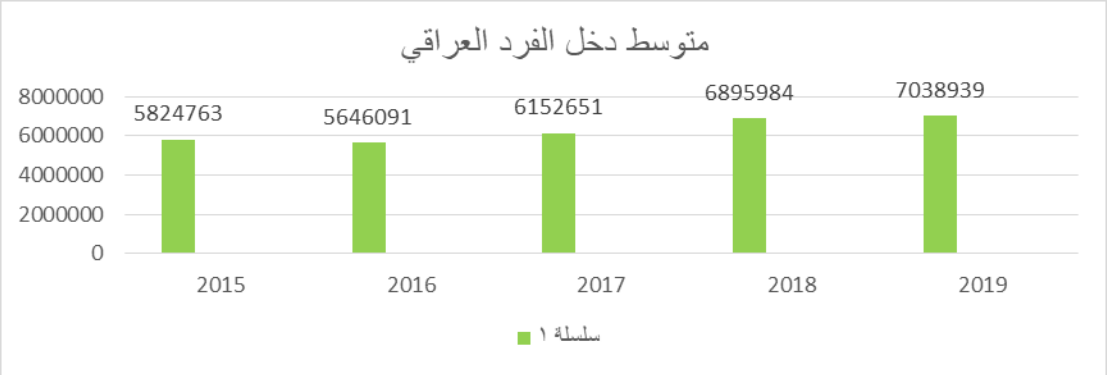

الشكل من اعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم 2

كما في الشكل (2) نلحظ ارتفاع دخل الفرد العراقي خلال فترة خمسة سنوات حيث كان (5824763) في سنة 2015 ارتفع الى(7038939) في سنة 2019 وكان ذلك دافعا أساسيا في زيادة الطلب على مختلف السلع والخدمات من بينها التعليم مما يفسح المجال امام التوجه نحو النشاط الاستثماري في العراق ولابد الإشارة الى ان زيادة اعداد الطلبة سنويا تعتمد على زيادة معدل النمو السكاني في العراق وانتشار الوعي لدى العديد من فئات المجتمع وحرصهم على تعليم أبنائهم بالإضافة الى عامل التقليد والمحاكاة والمنافسة التي سادت في المجتمع مؤخرا، كل هذا أدى الى زيادة اعداد الطلاب الراغبين في الدراسة سنة بعد أخرى، وحسب احصائيات الجهاز المركزي للإحصاء خلال الخمسة سنوات الأخيرة نرى تزايد كبير في تلك الاعداد كما موضح في الجدول الاتي.

http://doi.org/10.36582/j.Alkuno.2023.07.10
Al-Kunooze University College
Journal homepage: http://journals.kunoozu.edu.iq/1/archive &
http:// www.iasj.net

جدول (3)

اعداد التلاميذ والطلبة في المدارس الحكومية للمدة (2015–2020)

السنوات	2015 2016	2016 2017	– 2017 2018	–2018 2019	–2019 2020	مجموع الزيادة خلال خمسة سنوات
الاعداد	8885992	9643735	10853651	11262052	11,336,489	2450497

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء ,احصائيات المدة (2015-2020).

نلاحظ من الجدول (3) الزيادة السنوية المستمرة في اعداد الطلبة اذ بلغ عددهم في المدارس الحكومية(8885992) طالباً في عام (2015)، ثم ارتفع الى(11.336.489) مليون طالب في عام(2020)، ولابد الإشارة الى ان اجمالي الزيادة لمدة(2015-2020) بلغت(2450497) مليون طالب، وهذا يؤذي الى زيادة الضغط على المؤسسات التربوية الحكومية ولاسيما انها عاجزة عن استيعاب تلك الزيادة، وفي ذات الوقت فأن هذه الزيادة هي بمثابة فرصة استثمارية للقطاع الخاص لسد النقص الحاصل في استيعاب اعداد الطلبة عن طريق انشأ البنية التحتية الضرورية لاستيعاب هذه الزيادة الكبيرة.

جدول (4)

احتساب كلفة بعض المؤشرات التعليم للعام (2019-2020)

ت	المؤشرات	الاعداد للعام 2020	كلفة الفرد	التكلفة المالية الاجمالية
1	الطلاب	570366 الف	895000 الف	510477570000 مليار
2	الأبنية المدرسية	2884 الف	100 مليون	288,400,000,000 مليار

من عمل الباحثين: جمهورية العراق, وزارة التربية/ قسم الموازنة.

http://doi.org/10.36582/j.Alkuno.2023.07.10
Al-Kunooze University College
Journal homepage: http://journals.kunoozu.edu.iq/1/archive &
http:// www.iasj.net

حسب مؤشر طلاب المدارس الأهلية للعام (2020) بلغ عددهم (570366) طالبا وعند ضرب العدد في كلفة كل طالب سنويا في المدارس الحكومية والتي بلغة كلفته (895000) الف دينار تصل الكلفة الاجمالية الى (510477570) مليار دينار سنويا يمكن ان توفرها المدارس الأهلية من خلال تخفيف النفقات عن موازنة وزارة التربية، والمؤشر يزداد انخفاضا اذا ما تم الاستثمار اكثر من خلال توسيع المشاركة.

رؤية مستقبلية للاستثمار الأهلي في العراق المبحث الثاني:

نظرا لأهمية التعليم فقد أوصت اليونسكو بضرورة انفاق ما بين(4- 6%) من الناتج المحلي الإجمالي الخاص للدولة أو ما لا يقل عن 15 إلى 20 في المائة من إجمالي الانفاق العام على التعليم من اجل الارتقاء بهذا القطاع الحيوي؛ لان إضافة سنة واحدة من التعليم تحقق نمو بنسبة 7% في الناتج المحلي مما يؤكد ذلك أهمية وضرورة الاستثمار في التعليم وحفزه [9]. ان تفعيل نظام الشراكة ما بين القطاع العام والقطاع الخاص على مستوى التعليم يمكن ان يعزز من نجاح ورفع المستوى التعليمي في العراق كما يمكن ان يستفاد من تجارب دول العالم في هذا المجال وفيما يلي استعرض لبعض تجارب دول العالم في هذا المجال

1- نظام الكوربونات

المعمول به في الولايات المتحدة الامريكية وهو شهادات تصدرها الحكومة الى أولياء امور الطلبة يتم تقديمها الى المدارس التي سبق اختيارها في تعليم ابنائهم, وتقوم المدارس باعاتها الى للحصول على قيمتها نقدا حتى يحصل المستهلك على الخدمة او السلعة مجانا او بسعر منخفض [10]

2 – نظام القسمة

تقوم الحكومة بالتعاقد مع القطاع الخاص وتضمن تسجيل التلاميذ في المدراس الخاصة لعدم توفر مقاعد لهم في المدراس الحكومية على ان تدفع الحكومة الجزء الاكبر من نفقات تعليم الطلبة وقد طبق هذا النظام في كل من تشيلي والفلبين [11]

3 – نظام المنح الدراسية

يقوم هذا النظام على اساس منح الطلبة منح دراسية شهرية من اجل تخفيف الاعباء الدراسية على الطبقات الفقيرة من المجتمع وان نجاح هذا نظام يتطلب وجود قاعدة بيانات دقيقة وشاملة عن طبقات المجتمع وقد نجحت اوغندا نجاح كبير في تطبيق هذا النظام من خلال تقليل عدد تسرب الطلبة من المدراس والجامعات[12]

4 – شراء الخدمات التعليمية

عملت حكومة فنزويلا اتفاقية مع وزارة التربية والتعليم والثقافة، بشراء الخدمات التعليمية من المدارس الخاصة في المناطق الفقيرة، لغرض استيعاب التلاميذ والطلبة الفقراء في تلك المدارس وتقوم الحكومة بدفع تكاليف تلك الدراسة. من خلال ما تقدم يتبين ان نظام الشراكة يمكن ان يخفف من التزامات واعباء الدولة في توفير متطلبات التعليم الشامل لجميع افراد المجتمع عن طريق اشراك القطاع الخاص في توفير متطلبات التعليم ان تطبيق هذا النظام يتطلب تفعيل الدور الرقابي للدولة لمؤسسات التعليم الاهلي بالإضافة الى ذلك يجب وضع القوانين والتشريعات اللازمة بهذا الخصوص، والتي تتوافق مع المبادئ المالية والاقتصادية المعاصرة, والعمل على تحفيز وجذب الاستثمار الخاص في مشاريع البنية التحتية. يمكن القول ان التعليم الأهلي في العراق لا يزال الى الان نظاما مكملا وساندا للتعليم الحكومي العام ويعاني من ثغرات كبيرة لاسيما في مجال الرصانة العلمية مما يوثر على مستوى المخرجات التعلمية المغذية لسوق العمل وفيما يلي بعض المقترحات التي يمكن ان تساهم في رفع مستوى الرصانة العلمية للتعليم الاهلي

http://doi.org/10.36582/j.Alkuno.2023.07.10
Al-Kunooze University College
Journal homepage: http://journals.kunoozu.edu.iq/1/archive &
http:// www.iasj.net

1- اجراء الامتحانات التنافسية لمؤسسات التعليم الحكومية بالتنسيق مع مؤسسات التعليم الاهلي وعلى كافة مستويات الدراسية

2 – تشكيل لجان مشتركة ما بين مؤسسات التعليم الحكومي والاهلي مسؤوليتها تحديد نقاط القوة والخلل وتقديم المقترحات الملزمة لرفع مستوى جودة التعليم بصورة عامة

3- الاطلاع على تجارب الدول المتقدمة في مضمار التعليم وعقد الاتفاقات مع هذه الدول لتسهيل نقل تجارب هذه الدول الى ارض الواقع

4 – متابعة وتقويم مستوى الكوادر التعليمية بصورة دورية ومستمرة من تطوير هذه الكوادر بما يخدم المستوى التعليمي

5 – مراجعة وتحديث المناهج التعليمية بما يتلاءم مع التطور الفكري والتكنولوجي العالمي

6 – تفعيل مشاركة تعليم الطلبة ما بين الكوادر التعلمية للقطاع الحكومي والاهلي من اجل تقليل الفوارق التعلمية بين الطرفين

7 -العمل على تشجيع الاستثمار في القطاع التربوي، من خلال جذب المستثمرين وتشجيعهم على الاستثمار وتقليل المعوقات التي يمكن ان تعيق عملية الاستثمار بإشراف الجهات المختصة في هذا الشأن.

من أجل تنويع مصادر الانفاق، خاصة ان الاقتصاد العراقي من الاقتصادات الريعية فهو بحاجة ماسة إلى دور اقتصادي حكومي يسهل عملية الشراكة الحقيقية والاندماج مع نشاطات القطاع الخاص من خلال الشراكات الوطنية ما بين الدولة والافراد، حيث يمثل ذلك نقلة نوعية في الاداء الاقتصادي في تكوين تحالف تشاركي قوي ضمن نشاط الدولة ونشاط قطاع الاعمال ونموذج قوي وراسخ وقاعدة أساسية للتنمية المستدامة في العراق[13]

الاستنتاجات:

1 - اغلب البلدان النامية تعاني من فجوة كبيرة وعدم التوازن والاتساق بين راس المال المادي والبشري

2 – ان الاستثمار في التعليم ضرورة موضوعية ملحة تتطلب جهوداً جبارة يجب أن تتبناها الأنظمة السياسية الق في البلدلنامية والعراق

3 –يعد الاستثمار في التعليم ضرورة موضوعية ملحة تتطلب جهوداً جبارة يجب أن تتبناها الأنظمة السياسية القائمة في البلدان النامية، خاصة إذا حددنا أن العنصر البشري هو من جملة المتغيرات الأساسية التي تؤثر في الإنتاجية.

4- ان إنتاج المعرفة والعلوم في البلدان المتقدمة صناعة حقيقة (بقدر ما تنسجم مادته مع مستلزمات النمو) ولهذا أصبح الأنفاق على التعليم يعد استثماراً يؤثر بشكل فاعل في عملية النمو والتطور الاقتصادي

التوصيات:

1 – ضرورة تعشيق التوازن والاتساق بين راس المال المادي والبشري.

2- خلق البيئة والمناخ والقرار السياسي المناسب والسليم الذي يدعم مسار واتجاهات التعليم وعلى كافة المراحل التعليمية في العراق.

3- اصدار التشريعات التي تضمن توفير الموارد المالية لنهوض في التعليمي بأعتباره القطاع القائد لعملية التنمية المستدامة في العراق.

4 – الاستفادة من الدول المتقدمة والتي حققت نجاحات كبير في مجال قطاع التعليم عن طريق تكييفها بما يتناسب مع والواقع الاجتماعي والثقافي في البلد

http://doi.org/10.36582/j.Alkuno.2023.07.10
Al-Kunooze University College
Journal homepage: http://journals.kunoozu.edu.iq/1/archive &
http:// www.iasj.net

المصادر

(1) مفيد محمود شهاب, الاعلان العالمي لحقوق الانسان, القاهرة 1987,ص41.

(2) هبة العيني, مصطفى كافي, خالد رسلان, المنظمات الدولية والإقليمية, عمان, دار حامد للنشر والتوزيع, 2021, ص273.

- Josep – Oril Escardibul ,Human capital theory&Heterodox Theory ,2012, p.(3) 3 .WWW.eco.es/escardy / EconoEduct1 -Theories pdf

4 - محمد صالح التركي القرشي, علم اقتصاديات التنمية, دار اثراء للنشر, الأردن, 2010, ص74-82

الوقائع العراقية، قانون الجامعات والكليات الأهلية " العدد 4308، 2014،ص 17(5)

6). اللجنة النيابة للتربية والتعليم في البرلمان العراقي, متاح على الموقع (https://www.nasnews.com/view.php?cat=576499

(7) رافدة الحريري، نظم وسياسات التَّعليم وتطويرها في دول مجلس التعاون الخليجي، اليازوردي، 2016،

(8) حسن محمد حسان، واخرون، التَّعليم الجامعي الخاص التطور والمستقبل، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2008، ص 105-37.

9 - شادي علي, تطوير التعَّليم ما قبل الجامعي في العراق آفاق وحلول في ضوء التجارب الدولية, 2018, ص18

10 - فلاح علي خلف, علي شديخ الزبيدي, اثر الإنفاق التربوي عَلَى جودة التعَّليم في العراق, سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط, 2019، ص 138-137.

11 - اليونسكو، مكتب اليونسكو الاقليمي للتربية في الدول العربية، تمويل التَّعليم العالي في للدول العربية، بيروت،2018،ص 17.

12 – منار محمد بغدادي، تطوير التَّعليم في ظل تجارب بعض الدول، القاهرة، الطبعة الاولى، المجموعة العربية للتدريب والنشر،2012، ص199.

13 - مظهر محمد صالح، مدخل في الاقتصاد السياسي للعراق الدولة الريعية من المركزية الاقتصادية إلى ديمقراطية السوق، بيت الحكمة، ط 1، بغداد، 2010.ص 21